مركز
الدراسات
والأبحاث
الاقتصادية
والاجتماعية

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Série linguistique n°5
CERES
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

الفهرس

صفحة

د. عبدالوهاب بوحديبة كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7

الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الإفتتاح 9

د. عبدالسلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي 17

د. عبدالرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية 57

الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و ان الفرنسية 109

د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد 121

د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 145

د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي 177

د. عبدالقادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية 185

د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب 195

د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. 205

محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية 237

د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية 267

مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية 279

عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات 295

د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية) 331

عبدالقادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية 375

محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري 391

توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية 403

التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات

عشاري أحمد محمود
معهد الخرطوم الدولي للغة العربية

1) مقدمة :

إن الموضوع الأساسي الذي نسعى الى تناوله بالتحليل والتقويم في هذه الورقة هو التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية. وهذه قضية تشغل الباحثين اللغويين والعرب وهم يدرسون شتى الظواهر اللغوية المتعلقة باللغة العربية في أشكالها الفصيحة واللهجية المتباينة. ونختار اللهجات العربية كمحور يدور حوله مشروع التوحيد. فوضوع اللهجات يطرح نفسه اليوم كمشكل حيوي في الوطن العربي لتداخله وتشابكه مع مشكلات سياسية ـ قومية وتعليمية، وتراثية معاصرة. فعلى سبيل المثال، تعرضت الجزائر في العامين السابقين الى أزمة سياسية حادة حينما طرحت بعض الشرائح البربرية اللهجة العربية الجزائرية كلغة رسمية ـ قومية بدلا عن اللغة العربية الفصحى. وعلى المستوى التعليمي، يشكل التباعد اللغوي بين اللهجات العامية واللهجة الفصحى مشكلة بداغوجية معقدة خاصة في تدريس التلاميذ في المناطق ذات التعدد والتداخل اللغوي حيث تتسارع وتائر التباعد بين اللغة الأم (العامية) ولغة التعليم (الفصحى) بدرجة تكاد تنفصم فيها الصلات اللغوية بين اللهجتين العامية والفصحى. هذه المشكلات وغيرها لا يمكن التصدي إليها واستبصار حلول لها دون اعمال النظرة المنهجية العلمية الصارمة لسبر غور الاشكالية اللهجية، وكشف منطقها الداخلي، ورصد أشكال تفاعلها مع القضايا الملحة في حياة الشعوب العربية.

نحاول في هذه الورقة معالجة قضية المنهج وفق رؤية تقول بضرورة بلورة منهج متجذر في التراث اللغوي العربي ومستشرف لآفاق الإتجاهات الحديثة في اللسانيات

العالمية. فنعرض للخصائص النظرية والمنهجية في اللسانيات الحديثة والعربية، ونناقش الأسس الموضوعية والشروط اللازمة للتوحيد بينهما.

اللسانيات الحديثة ودراسة اللهجات :

عندما نتحدث عن اللسانيات الحديثة ونحن بصدد تناول الاشكالية النظرية والمنهجية لدراسة اللهجات بالتحليل والتقويم، فإننا نقصد علم اللسانيات الإجتماعية Sociolinguistiscs ، و بتحديد أكثر دراسات وليام لابوف William Labov ، والذين حذوا حذوه، حول التباين والتطور اللغوي (1). ونضيف نظريات أخرى لا تندرج تحت المدرسة اللابوفية بصفة مباشرة وان تأثرت ببعض مرتكزاتها الفلسفية والمنهجية.. مثل نظرية الإنسياح اللفظي Lexical Diffusion (2) ونظرية الأمواج Wave Theory (3).

و يأتي انتقاء هذه الدراسات بالذات لعلاقتها المباشرة بموضوع اللهجات والتباين والتطور اللغوي. وسوف أعرض الخصائص النظرية والمنهجية لكل منها ناظرا الى توحيدها مع نظريات اللغويين العرب والإفادة منها في توصيف اللهجات العربية.

أ ـ نظرية التباين والتطور اللغوي :

1 ـ الأسس النظرية :

لقد شكلت دراسات وليام لابوف حول التباين والتطور اللغوي، التي تزامنت مع بوادر علم اللسانيات الإجتماعية في منتصف الستينات ثورة نظرية ومنهجية تركت آثارا بعيدة المدى في علم اللسانيات الحديثة. فقد رفض لابوف النظريات المهيمنة التي كان قد طورها ناعوم شومسكي حول طبيعة اللغة، وشكل النمو الواجب توصيفه، وأدوات البحث المستخدمة للوصول الى المقدرة اللغوية التي يمتلكها الإنسان. فبينما نظر

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns (University of Pennysylvania Press, 1972)
(2) Matthew Y. Chen and William S-Y Wang "Sound change : A Actuation and Implimentation", Language 51 (1975) : 255-281.
(3) Charle - James Bailey, Variation and Linguistic Theory, (Center of Applied Linguistics, 1973).

شومسكي الى اللغة نظرة سكونية مجردة تـ.ف الى توصيف لغة منسجمة يتحدثها شخص في ظروف مثالية، طرح لابوف رؤية ديناميكية تنظر الى اللغة كظاهرة اجتماعية وفق الأسس التالية :

أ ـ اللغة ظاهرة غير منسجمة وغير مطردة، وتتصف بالتباين كصفة لازمة.

ب ـ اللغة في تباينها محكومة بعوامل لغوية واجتماعية

ج ـ اللغة ظاهرة متغيرة ومتطورة باستمرار.

وقد تبعت هذه الرؤية الجديدة ضرورة البحث عن أدوات بحثية تمكن من توصيف وتفسير الظاهرة اللغوية المتباينة عوضا عن أدوات البحث المستوحات من النظرية السكونية والمتمثلة في استبصار الباحث لقواعد اللغة ونظامها اعتمادا على حدسه الشخصي أو الحدس اللغوي لشخص منتقى وفق معايير تتصل بإجادته للغة وخلو حديثه من اللحن. وقبل أن أبين طبيعة الأدوات البحثية التي طورها لابوف والباحثون المتأثرون بنظريته، أعرض بالتفصيل للأسس النظرية الثلاث السابق ذكرها.

أ ـ التباين صفة لازمة في اللغة : لقد لاحظ اللغويون قبل لابوف ظاهرة التباين اللغوي، ولكنهم فسروا هذا التباين على أنه نتيجة للخلط بين لهجتين مختلفتين، ولذا فهو لا يشكل جزءا عن النظام اللغوي الذي كانوا بصدد توصيفه. وحتى في الأحوال التي لم يقدروا فيها على رده الى الإختلاط بين لهجتين اعتبروه تباينا حرا ولم يعطوه أهمية خاصة.

والتباين اللغوي الذي نتحدث عنه هو وجود شكلين لغويين أو أكثر للتعبير عن معنى واحد. وقد جعل لابوف رصد هذا التباين وتوصيفه وتفسيره جوهر الإشكالية اللغوية، وذهب الى القول بأنه يستحيل العثور على لغة منسجمة مطردة، وأن التباين حتمي في اللغة وجزء ملازم لها في كل أحوالها. فالمنطق الداخلي لتطور اللغة عن طريق تغيّر خاصية معينة فيها يفرض بالمثل حدوث تغييرات بنيوية أخرى للتعويض عن المعلومات النحوية أو الصرفية التي تضيع نتيجة اكتمال التغيير في تلك الخاصية.

ب ـ التباين اللغوي محكوم بعوامل لغوية واجتماعية : يسعى لابوف الى التأكيد بأن التباين اللغوي الذي نلاحظه في اللغات واللهجات المختلفة ليس حرا، بل يتحدد

وجوده وتوزيعه بالظروف اللغوية المباشرة التي يقع فيها، و بالعوامل الإجتماعية المختلفة كالعمر، والنوع والمرتبة الطبقية، والمجموعة العرقية التي ينتمي إليها المتحدث. وتشكل هذه العوامل اللغوية والإجتماعية ضوابط Constraints محددة لطبيعة ونسبة التكرار الكمي للأشكال المتباينة والتي تدخل في علاقة تبادلية وفق هذه الضوابط.

والنقطة الرئيسية في هذا الشأن هي أهمية توصيف الإتساق بين التباين اللغوي من جهة و بين التباين الإجتماعي من جهة أخرى، وإدراج هذا الإتساق في القواعد اللغوية.

ج ـ التطور اللغوي : يحدث التطور أو التغير اللغوي عندما تستخدم جماعة لغوية نمطا لغويا جديدا على أحد مستويات اللغة الصوتية أو النحوية أو الدلالية للتفاهم فيما بينها. و يكون هذا الإستخدام باستحداث شكل لغوي وسريانه بين أفراد الجماعة في اتجاه متوقع.

يربط لابوف ربطا وثيقا بين التطور اللغوي والتباين اللغوي و يرفض الفصل التقليدي بين المستوى التزامني Synchronic والمستوى التعاقبي diachronic . فبالنسبة اليه فان التباين اللغوي هو الوجه التزامني للتطور اللغوي، والتطور اللغوي هو الوجه التعاقبي للتباين اللغوي. وهذا يعني أنه بالإمكان تقسيم المتحدثين في وضع لغوي ما الى ثلاث فئات، إحداها تستخدم الشكل اللغوي أ فقط، وأخرى تستخدم الشكل اللغوي ب فقط، والثالثة يتعاقب في حديثها الشكلان أ و ب. بالنسبة لهذا الوضع اللغوي التزامني يمكن أن نفترض أن النمط اللغوي الأول أ يمثل مرحلة مبكرة، ويمثل النمط الثاني ب مرحلة متأخرة من تطور اللغة، بينما يمثل النمط الثالث أ و ب المرحلة الإنتقالية التي لابد من وجودها لاستحالة التطور مباشرة من المرحلة المبكرة الى المرحلة المتأخرة بصورة انقطاعية لا تدريجية (1).

استنادا على هذه الرؤية قدم لابوف مساهمته العلمية الرائدة القائلة

(1) Dereck Beckerton, Dynamics of Creole System, (Cambridge University Press. 1975) P. 16.

بـالإمـكـانـيـة الإجـرائـيـة لـدراسـة الـتـطـور اللـغـوي آنـيـا عبر الـزمـن الـظـاهـري « apparent time » المـتـمـثل في متحدثين ذوي أعمار مختلفة. فبدراسة الأنماط اللـغـو يـة المـعـاصـرة، فـي مرحلة معينة من مراحل اللغة، للأطفال والشباب ومتوسطي العمر يمكن استقراء التطور اللغوي.

بـهـذه المـسـاهمة ألغى لابوف الفصل التقليدي بين المستو يين التزامني والتعاقبي فـي الـدراسـات اللـغـو يـة، كما بين خـطـل الـنـظـر يات ومناهج البحث السائدة حول الـطـبـيـعـة الإنـقـطاعية للتطور اللغوي. والإستحالة المنهجية لمراقبة مباشرة، والسعي الى توصيفه عن طر يق المقارنة السكونية لمراحل تزامنية متباعدة.

طرح لابوف في دراسته للتطور اللغوي مسائل منهجية محددة تتصل باشكاليات ثلاث. أولا : إشكالية الإنتقالية وتدور حول كشف مسار التطور اللغوي والكيفية التي يتم بهـا انـبـثـاق أو تـوليد مرحلة من أخرى. ثانيا : إشكالية التأصيل أو التجذير، وهي تـتـعلق بالقوالب اللغو ية والاجتماعية التي تحمل التطور اللغوي. وحل هذه الإشكالية يكمـن فـي كـشـف الإرتـبـاط والإ تـسـاق بين الوحدات اللغو ية المتباينة و بين العوامل الإجـتـمـاعـيـة الـتـي تحكـم تغير الظواهر اللغو ية. هنا نجد أن كل تغير في المتغيرات الإجـتـمـاعية المستقلة يكون مصحو با بتغير في المتغير اللغوي في اتجاه متوقع يمكن التنبؤ بـه. ثالثا : إشكالية التقويم، وتتصل باستبصار المعنى الإجتماعي والمعادلات الشعور ية الذاتية الكامنة للتغير أو التطور اللغوي الواقع. وهذا يتم بالدراسة المباشرة أو غير المباشرة لاتجاهات ومشاعر المتحدثين حيال الممارسات اللغو ية المتباينة.

بـعد تبيان طبيعة الإشكاليات النظر ية والمنهجية لرصد التطور اللغوي يستخدم لابـوف الـنتائج المستقرأة لكشف الميكانيزمات التي يتم عن طر يقها التطور اللغوي. ثم يـعـرض لـتـفـسـير الـعـوامل التي تخلق التطور اللغوي بالرجوع الى الظروف الإجتماعية والديمغرافية التي تميز المتحدثين عن بعضهم البعض.

2 ـ الأسس المنهجية :

إن المحور الأسـاسـي لمنهج لابـوف هـو الـتقييس، ومن جاءت تسميته بالمنهج الكمي. فـبـالـتـقييس حول لابوف دراسة اللهجة أو اللغة من الطابع الكيفي الى طابع

إحصائي دقيق، و بدل استراتيجية اكتشاف كنه اللغة من النهج السجالي الغالب على المدرسة الشومسكية الى نهج اثباتي النزعة.

يستند المنهج الكمي لدراسة التباين اللغوي على جمع المادة اللغو ية من عينة تمثل المتغيرات اللغو ية والأسلو بية والإجتماعية الأساسية وتصنيف هذه المادة عن طر يق التقييس بتحديد المتغيرات اللغو ية ونسب تكرارها. ثم التحليل وكتابة القواعد اللغو ية التباينية.

أ ـ جمع المادة اللغو ية : إن خطوة منهجية لدراسة التباين هي جمع مادة لغو ية تمثل السلوك اللغوي للجماعة اللغو ية المراد دراستها و يتم ذلك عن طر يق إنجاز مجموعة من التسجيلات اللغو ية تشتمل على عناصر التباين اللغوي الموجودة في حديث الجماعة اللغو ية.

وأول ما يقدم عليه الباحث في جمع المادة للغو ية هو تحديد العينة وفق الأساليب العلمية المتبعة في علوم الإجتماع. فيقوم بتعيين الحدود الجغرافة والإجتماعية للمجتمع اللغوي الذي ينوي دراسته. ثم يعزل المحاور الديمغرافية والإجتماعية ذات الصلة بالتباين اللغوي في المجتمع : كالطبقات الإجتماعية، والخلفيات العرقية، والعمر، والنوع والمجال الأسلو بي. و بعدها حجم العينة بحجم المادة اللغو ية المقرر جمعها. وقد أضحت القاعدة في مثل هذه الدراسات أن يتم تسجيل ساعة واحدة على الأقل لكل متحدث على حدة.

ركز لابوف على حل الإشكالية المنهجية الدائرة حول التناقض بين محاولته تسجيل اللهجة الحقيقة الخالصة التي يتحدثها الشخص دون الإحساس بأن حديثه تحت المراقبة و بين استخدام المراقبة كأداة بحث أساسية لرصد هذه اللهجة الخالية من التأثيرات التي قد يخلقها جو المقابلة والمراقبة وحضور أجهزة التسجيل. هذه الاشكالية المنهجية، بين لابوف أن حلها عن طر يق التسجيل دون معرفة الشخص الذي ندرس حديثه عمل لا أخلاقي، وأنه يستوجب على الباحث ابتداع طرق ووسائل أخرى تجعل المتحدث ينسى، نسبيا، أن حديثه تحت المراقبة والرصد. و يكون ذلك بخلق نوع من

الألفة بين الباحث والمتحدث المختبر، و بطرح أسئلة ذات طبيعة مثيرة للمشاعر الشخصية كالأسئلة عن المواقف الصعبة التي كاد المتحدث أن يتعرض فيها الى الموت، و بإجراء التسجيل في بيئة طبيعية بعيدا عن المختبرات ذات الجدران العازلة للصوت.

ب ـ تصنيف المادة اللغوية : تُستند الدراسات التباينية على فهم يقول بأن أي معنى أو مفهوم لغوي واحد قد يتم تمثيله عن طريق شكلين لغويين أو أكثر، وان مجموعة من الضوابط والظروف اللغوية والإجتماعية تتداخل لتحدد درجات تواتر أو تكرار أي من هذه الأشكال اللغوية. و يعتبر هذا الوضع المتعلق بالضوابط اللغوية وغير اللغوية خاصية أساسية في اللغة أو اللهجة يتوجب توصيفها كجزء من عملية كتابة وانتظام القواعد اللغوية في النظام النحوي لتلك اللغة أو اللهجة.

والخطوة الأولى في تصنيف المادة اللغوية هي عزل واستخلاص أمثلة متعددة للمتغيرات اللغوية ذات الشكلين اللغويين أو أكثر. وهذا يعني بالطبع أن تكون كل المادة المسجلة قد كتبت كتابة صوتية مفصلة. و يرصد الباحث كل أمثلة ورود الأشكال اللغوية للمتغير اللغوي ويحصى عدد المرات التي كان يمكن أن يرد فيها كل منها على حدة ولكن دون أن يحدث ذلك. وهكذا حتى يكتمل إحصاء تكرار الأشكال اللغوية المغايرة ونسبة هذا التكرار من مجموع عدد المرات التي كان يمكن أن ترد فيها.

ج ـ التحليل باستخدام القواعد اللغوية التباينية : إن الأداة النظرية ـ المنهجية الرئيسية في دراسات لابوف هي القاعدة التباينية « Variable rule » ويحكم الاختلاف النظري والمنهجي بين المشروع اللابوفي والمدرسة التحويلية التوليدية (شومسكي) فقد جاءت القواعد الجديدة مختلفة بشكل أساسي عن القواعد التقليدية وان اخذت منها بعض الرموز وطرق التمثيل.

لتبيين الفرق بين القواعد اللغوية التباينية و بين القواعد الإختيارية « Optional rule » التي كانت تستخدمها المدرسة التحويلية التوليدية لتمثيل

1) الزمان 2) المكان 3) المتحدثون والمستمعون 4) الأصوات المتصارعة 5) الظروف الفونولوجية والنحوية التي تحكم التغيير الصوتي.
6) الظروف الإجتماعية التي تحكم التغيير الصوتي
7) الألفاظ التي تتوفر فيها الظروف الفونولوجية والنحوية والإجتماعية التي تحكم التغيير الصوتي.

وبما أن التطور الصوتي ذا طبيعة تدريجية فإنه يمكن أن يستمر بصفة مستقلة في اللهجات المختلفة بعد أن تنفصل عن بعضها البعض.. بشرط أن يكون هذا التطور أو التغيير قد بدأ في اللهجة الأم. فإذا اختلفت لهجتان، يمكن أن نستخلص بأن التطور الصوتي قد بدأ مشتركا ونفذ بصفة مستقلة في كل منهما.

إن الإسهام الحقيقي لنظرية الإنسياح اللفظي بالنسبة لمشروع دراسة اللهجات العربية القديمة والمعاصرة يكمن في إمكاناتها الإجرائية لتنميط الظواهر اللغوية المتباينة التي لاحظها وسجلها اللغويون العرب الأوائل في مسارات تطورية تعكس الحياة التاريخية للغة العربية. وسوف نعرض لهذا في موقع آخر من هذه الورقة.

ج) نظرية الأمواج :

إن نظرية الأمواج التي ارتبطت باسم العالم قد تم تطويرها من قبل شارلس جيمس بيلي بهدف توصيف التباين اللغوي ليس في لهجة بعينها ولكن في مجموع اللهجات المندرجة تحت لغة واحدة. والرأي الأساسي الذي تنادي به هذه النظرية في حدودها الأساسية كما بينها شمدت في دراسته للغات الهندوأوربية هي «أن كل ظاهرة لغوية، تمتد على سطح القطر إمتداد الأمواج، وأن كل موجة في تقدمها التدريجي غير المحسوس، ليس لها حد معين» (1). وقد حدد بيلي المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الأمواج كالآتي :

1) ينتج التطور اللغوي من استحداث شكل لغوي واستخدامه بدرجة تكرار

---

(1) أنظر رمضان عبدالتواب في فقه اللغة. (مكتبة الخانجي، القاهرة ـ الطبعة الثانية) ص 71

التباين اللغوي، يعطي لابوف مثالا لظاهرة تباينية في اللهجة الانجليزية التي يتحدثها السود في أمريكا، وهذه الظاهرة هي حذف الصامت الأخير في الكلمة إذا جاء بعد صامت آخر دون أن يفصل بينهما صائت (أو حركة) : consonant cluster simplification وتتبدى هذه الظاهرة على الشاكلة التالية بالنسبة للفرد أو الجماعة على السواء من مجموعة السود في أمريكا :

1) لا يوجد متحدثون تنعدم في حديثهم هذه الظاهرة ـ ظاهرة حذف الصامت الأخير الذي يعقب صامتا ساكنا. كذلك لا يوجد متحدثون يحافظون دائما على هذا الصامت الأخير. فهذه حالة تباين لازم.

2) بالنسبة لكل متحدث ولكل شريحة اجتماعية يرد حذف الصامت الأخير بنسبة تكرار أكبر إذا بدأت الكلمة التالية بصامت مما إذا بدأت بصائت.

هذه الظاهرة يتم تمثيلها في المدرسة التحويلية التوليدية عن طريق كتابة قاعدة اختيارية كالآتي :

أ) قاعدة اختيارية : (+ صامت) ⟵ صفر/ (+ صامت) ⟵ وهذا يعني أن الصامت الأخير في الكلمة يحذف اختياريا إذا ورد بعد صامت ساكن. وكل ما تشير إليه القاعدة هو أن حالات حذف الصامت الأخير وإبقائه تعتبر اشكالا متعاقبة (أو متبادلة) للتعبير عن نفس المعنى. فالقاعدة يمكن أن تطبق أو لا تطبق.

ويرفض لابوف هذه القاعدة باعتبارها لا تمثل الواقع اللغوي ففكرة «الإختيارية» قاصرة عن تمثيل واقع التباين المنتظم الذي يتواجد حتى في حديث شخص واحد. وهي لا تسمح بإدخال النسبية أو الإرتباط المتبادل بين وجود ظواهر معينة في البيئة اللغوية لتطبيق القاعدة وبين تكرار تطبيق القاعدة. فقولة «الإختيارية» التي تستند عليها القاعدة تهمل الضوابط الفونولوجية التي يكثر أو يقل في حالة وجودها، حذف الصامت الأخير. وإذا اعتبرنا القواعد اللغوية بصفة عامة تمثيلا للمقدرة اللغوية، فإن هذه القواعد الإختيارية تشمل ضمنيا الفهم بأن الضوابط اللغوية ليست جزءا من المقدرة اللغوية لدى الشخص.

و يقترح لابوف تحويل القواعد الإختيارية الى قواعد تباينية وذلك بالحاقها دالة كمية تمثل نسبة الحالات التي تطبق فيها القاعدة من عدد كل الحالات التي كان يمكن أن تطبق فيها. وإذا كانت هذه الدالة الكمية تتأثر وجود أو غياب خاصية لغوية مجاورة، فهذه الخاصية تشكل ضابطا تباينيا **variable constraint** يحلق بالقاعدة

(+ صامت) ـــــ ﴿صفر﴾ / (+ صامت) ـــــ # # - صائت

وتوضح هذه القاعدة التباينية أن الصامت الأخير المجاور لصامت ساكن يتم حذفه بصفة تباينية (تشير الأقواس المعقوفة لظاهرة التباينية) بدرجة **أكبر** إذا لم تبدأ الكلمة التالية بصائت مما إذا بدأت بصائت.

ولكن لا تقف القاعدة التباينية عند هذا الحد. فالتباين ليس لغويا فحسب، ولكنه اجتماعي فوق ذلك. و يسعى لابوف الى أن تشمل القاعدة العوامل المؤثرة مثل الوضع الطبقي، الخلفية العرقية، العمر، النوع، الموقع الجغرافي، ومجال الحديث : كضوابط اجتماعية « social constraint » . وهكذا تذوب الحدود الفاصلة بين اللسانيات والإجتماعيات في الطبيعة الصياغية للضوابط التباينية.. وهي بالطبع حدود لا وجود لها في واقع الأمر، وإنما جاءت نتيجة لعملية التجريد التي تصاحب التنظير في اللغة واستخلاص قواعدها.

ولقد تم تطوير القواعد التباينية من قبل الباحثين في كندا مثل جيليان سانكوف وديفد سانكوف وهتريتا سدرقرين في اتجاه تحويل النسب التكرارية التي تشمل عليها هذا القواعد الى توقعات أو ميول احتمالية. كذلك تم تطوير القواعد باستخدام الرتابة في استخلاص وترتيب النسب التكرارية ودلالاتها الإحتمالية.

ب) نظرية الإنسياح اللفظي :

في محاولاتها الإجابة على السؤال الملح عن الكيفية التي تم بها إنجاز التطور الصوتي في 21 لهجة صينية، طور الباحثان ماثيوشين Mathewy chen ووليام وانج **William S-Y wang** نظرية الإنسياح اللفظي

« Lexical Diffusion » وتذهب هذه النظرية الى أن التطور الصوتي ينداح تدريجيا عبر الفاظ اللغة من مورفيم الى مورفيم. فالقاعدة الفونولوجية المستحدثة تشرع في التأثير على أعداد متزايدة من ألفاظ اللغة بصفة تدريجية حتى يتم تغيير كل هذه الألفاظ عبر الزمن. وأحيانا يتوقف مفعول القاعدة بعد أن تكون قد أثرت على أغلب الألفاظ أو إذا تم إجهاض مفعولها بقاعدة فونولوجية أخرى معاكسة. و يذهب الكاتبان الى أن الإنسياح اللفظي هو الميكانيزم الأساسي لتحقيق التطور اللغوي.

والفرق الأساسي بين نظرية لابوف حول التباين والتطور اللغوي من جهة و بين نظرية الإنسياح اللفظي من جهة أخرى هي أن التباين، من منظور النظرية الأخيرة، يقع و يتم توصيفه في الألفاظ بينما يكون موقعه، وفق نظرية لابوف، في القواعد التباينية. كذلك يفارق شين ووانج لابوف حينما يصران على أن التطور الصوتي ذو طبيعة انقطاعية من الناحية الصوائتية « Phonetic » ولكنه تدريجي فيما يتعلق بانسياحه وسريانه في الفاظ اللغة. ولكن النظريتان تلتقيان في تصورهما لطبيعة التطور اللغوي إذ تفترض نظرية الإنسياح اللفظي وجود التباين كصفة لازمة للغة في كل المراحل التزامنية في حياتها نتيجة لعملية التطور اللغوي المستمرة.

وهذا التباين يتبدى في اللغة في مرحلة ما كالآتي :

1) وجود ألفاظ ذات أشكال فونولوجية مستقرة. فهي لم تتعرض للتغيير بعد أو تغيرت بعد أن شملتها القاعدة الفونولوجية.

2) وجود ألفاظ ذات أشكال متصارعة.

وانطلاقا من هذا الفهم نجد أن مسار التطور الصوتي للفظ معين يشتمل على النمط الأصلي للنطق، والنمط المستحدث، والنمط التباييني المتزامن. وفي هذا يتفق شين ووانج مع نظرية لابوف حول التطور اللغوي.

لقد ربط كرشنامورتي « Khrishnamurti » بين نظريات لابوف ونظرية الإنسياح للفظي في دراسته عن تطور اللغات واللهجات الدرافيدية، وحدد سبعة متغيرات ترتبط بصفة أساسية بالتطور الصوتي :

منخفضة من نقطة زمانية ومكانية محددة. و يندلح هذا الشكل اللغوي المستحدث الى نقاط جديدة عبر المجالين الجغرافي والإجتماعي على نفس وتائر درجات التكرار المنخفضة في هذه النقاط الجديدة، ولكن تزداد نسبة وروده في النقاط التي احتلها لفترة زمنية أطول.

2) للتطور اللغوي اتجاه يسير من الأشكال اللغوية المعقدة الى نظائرها المبسطة.

3) التباين اللغوي التزامني نتيجة لاختلاف وتائر التطور اللغوي الزمنية.. وهي اختلافات تنتج بدورها عن طبيعة الضوابط الديمغرافية واللغوية للتطور اللغوي.

تختلف نظرية الأمواج عن نظريات لابوف في أنها تهدف لكتابة قواعد كلية موحدة للغة المعنية بكل لهجاتها المنتشرة في أرجاء العالم بينما تستند دراسات لابوف على كتابة قواعد تباينية لمجتمعات محدودة جغرافيا واجتماعيا ولهجيا. والقواعد الكلية التي يقترحها بيلي تنتظم في نسق تدرجي في الزمان والمكان. فإذا وجدت القاعدة جـ، فإننا نجد القاعدة ب بصفة ضمنية، وإذا وجدنا القاعدة ب فكذلك نجد القاعدة أ. ذلك أن القاعدة أ تسبق زمنيا القاعدة ب، والقاعدة ب تسبق القاعدة جـ.

وفي حالة انتشار هذه القواعد الثلاث بصفة تباينية، فإن الخطوة التالية هي أن يكتمل مفعول القاعدة الأولى أو تصبح قطعية. نخلص إلى أن نظرية الأمواج تنطلق من رؤية لغوية مشابهة ومتأثرة برؤية لابوف ولكنها تختلف عنها في بعض المفهومات كما أنها لا تقدم إجراءات منهجية مفصلة مثلما نجد في دراسات لابوف.

وتأتي ملاءمة هذه النظرية لدراسة واقع اللهجات العربية في أنها، كما بينا، تسعى لكتابة قواعد شاملة لتوصيف اللغة بشتى لهجاتها. وفي إطار الرؤية الوحدوية التي تصبغ أهداف الدراسات اللهجية العربية، فإن نظرية الأمواج تكون لها قوة جذب متميزة بالنسبة للباحث العربي. كما أن استبصار هذه النظرية للكيفية التي يتم بها التطور اللغوي على طريق اندياح الموجات اللغوية.. هذه أيضا تجعلها مثيرة لاهتمام اللغوي العربي الذي يبقى فهم وتفسير تأثير الحواجز السياسية في خلق لهجة

عربيه موحدة عن طريق تاير الحواجز السياسية في خلق لهجة عربية موحدة عن طريق موجات لغوية تغرق الظواهر اللغوية الإقليمية وتحل محلها ظواهر لغوية موحدة.

3) اللسانيات العربية ودراسة اللهجات :

في هذا الجزء من الورقة أعرض الأسس النظرية والمنهجية لدراسة التباين والتطور اللغوي في أعمال بعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين منهم. وحتى أعطي صورة أكثر عمقا لهذه الأسس فسوف لا أتعرض للكثير من الدراسات اللهجية العربية. بل أختار عينات منها لأبين خصائصها النظرية والمنهجية. وقد اخترت من اللغويين العرب الأوائل ابن جني، ومن فترة متقدمة نسبيا على فترته اخترت الزبيدي وابن مكي في توصيفهما للحن العامة. ومن الفترة المعاصرة اخترت الدكتور إبراهيم أنيس ودراساته حول اللهجات العربية، هذه الصيغة تفي بالغرض الأساسي، والمحدود، لهذه الورقة... وهو محاولة استكشاف محاور للتلاقح والتوحيد بين اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية بهدف اللهجات العربية.

أ) التباين والتطور اللغوي عند ابن جني :

يشتمل كتاب **الخصائص** لأبي الفتح عثمان ابن جني (المتوفي سنة 392هـ) على إشارات متعددة للتباين والتطور اللغوي تماثل تلك التي تحتوي عليها الدراسات اللسانية الحديثة التي بيناها في الأجزاء الأولى من هذه الورقة. وإذ نعرض لهذه الإشارات بالتحليل والتقويم فذلك لنبين استشراف ابن جني لآفاق اللسانيات الحديثة... الأمر الذي يشكل الأساس الموضوعي لإمكانية التوحيد والتلاقح النظري والمنهجي بين اللسانيات الإجتماعية من جهة وبين اللسانيات العربية في بعدها التراثي التاريخي من جهة أخرى.

لقد كان ابن جني في زمانه واعيا بوجود فهم اطرادي السجامي النزعة لظاهرة اللغة، لا من منطلق المعيارية وتقعيد قواعد النحو العربي فحسب، ولكن أيضا من منطلق فلسفي وتجريبي (قاصر) ينكر وجود التباين في اللهجة الواحدة ولا يعترف بوجوده إلا بين اللهجات العربية المختلفة.

فلما ركز لابوف على كون التباين ظاهرة لازمة للغة في كل مراحل تطورها، سبقه ابن جني الى نفس الفهم المنبني على ملاحظة تجريبية دقيقة انكرت الانسجام والاطراد حتى على لغة البدو : «لا نكاد نرى بدويا فصيحا. وان نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسح ذلك و يقدح فيه و ينال منه» (1).

وكذلك اشار ابن جني الى وجود التباين اللغوي حتى في حديث «انسان واحد» :

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك، وكما **تنحرف الصيغة واللفظ واحد** كقولهم رغوة اللبن، ورغْوته، ورِغاوته كذلك مثلنا. وكقولهم جئت من عَلِ ومن عَلُ ومن علا وعُلْو ومن عِلْو ومن عَلْو ومَن عالٍ ومن مُعالٍ. فكل ذلك لغات لجماعات وقد تجتمع لانسان واحد (2).

لاحظ ابن جني أن التباين اللغوي (أكثر من شكل لغوي لمعنى واحد) منتشر بدرجة كبيرة في اللغة وأنه يتوجب تقبله كظاهرة طبيعية ملازمة للغة ومؤشر الى حيويتها :

ووجدت في اللغة من هذا الفن (التباين) شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو الى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وحبس، و بين زراع وساعد (3).

وهنا نلاحظ العلاقة التنبؤية بين كلمات ابن جني من جهة وتركيز لابوف على وجود التباين اللغوي كظاهرة حتمية في اللغة حينما يقول أن غياب التباين، لا

---

(1) ابن جني، الخصائص : الجزء ص 5
(2) نفس المصدر
(3) ابن جني الخصائص : الجزء الثاني ص

وجوده، هو الذي يعتبر ظاهرة غير طبيعية، وأن هذا الغياب يعيق إمكانية الإتصال والتفاهم (1). و يتبدى عمق إدراك ابن جني للتباين اللغوي حينما يقول «إن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف...(2).

وكما فعل لابوف بتحديد الضوابط اللغوية التي تحكم استخدام شكل لغوي دون آخر للمعنى الواحد، اتخذ ابن جني نفس المنحى حين رفض فكرة التباين الحر أو العشوائي. وأورد في باب «استعمال الحرف بعضها محل بعض «أمثلة للتباين اللغوي بين الحروف كما في الآية «ولأصلبنكم في جذوع النخل».. يريد على جذوع النخل. و يفسر ابن جني هذه الظاهرة بالنسبة لهذين الحرفين وللحروف الى ومع، وب وعلى بردها الى طبيعة الفعل وتأثيره في اختيار حرف دون آخر رغم الإمكانية النحوية لاستخدام الحرف الآخر. وإن كان في تحليل ابن جني بعض المغالاة والتعقيد في هذا الجانب إلا أن نظر العامة صحيحة وتتفق مع نتائج دراسات لابوف :

إنه (الحرف) يكون في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا... (3)

لقد كانت الروايات التي يتلقاها اللغويون من الرواة مادة أساسية اعتمدوا عليها في كتابة قواعد اللغة. ولكن ابن جني بنظرته الثاقبة أدرك الثغرة المنهجية والمترتبات النظرية في هذا المنحى. ونادى ضمنا بانتهاج أسلوب بحثي تجريبي يجمع المادة اللغوية مباشرة في سياق استخدامها في الحياة اليومية وذلك عوضا عن، أو بالإضافة الى، الحكايات والروايات :

فليت شعري اذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق، و يونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجود العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns P. 203

(2) الخصائص الجزء الثاني ص

(3) ابن جني الخصائص الجزء ص 306.

أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات... (1).

و يذهب ابن جني هنا الى أن «قصد» المتحدث «وغوامض ما في نفسه، قد تدل عليها إشارات لغوية يصعب تفسيرها خارج المجال الموقف المحدد. وفي هذا الرأي يقترب ابن جني من نظرية الدلالة التوليدية في منحاها المنحاز الى استقراء المعاني من السياق والمعرفة المسبقة بالشخص والمعرفة المشتركة بين المتحدث والمستمع، وهي النظرية التي أضحت تعرف بالبراجماتيكا «Pragmation» وان اختلفت هذه النظرية عن نظريات التباين اللابوفية في بعض النواحي الفلسفية والإجرائية البحثية، إلا أنها تلتقي معها في تحديد طبيعة المادة اللغوية التي يكون الأساس الموضوعي للدراسة اللغوية... المادة المستخلصة من الحديث اليومي ذي الوظيفة الإجتماعية المباشرة.

هذا ما كان من أمر التباين اللغوي، أما فيما يتعلق بموضوع التطور اللغوي فقد شكل أحد اهتمامات ابن جني أيضا. فهو يلتقي مع أسس نظريات التطور اللغوي والإنسياح اللفظي في إشاراته الى الطبيعة التدريجية للتطور الصوتي. وفي حديثه عن هذا «التدريج» يورد ابن جني المسار التطوري للفظتي «صبيان» و«صبية». فقد كانتا صُبوان وصُبية، ثم كسرت الصاد الى «صبوان» و«صِبوة»، و بعد أن ألف هذا واستمر تدرجوا منه الى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وأن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضا «صُبيان« و«صُبية» (2).

واهتم ابن جني بارجاع الألفاظ الحالية الى أصولها. وفي هذا الجانب انتهج مسارا علميا بحيث رفض أعمال قواعد الإشتقاق إذا أوردت أصلا لكلمة يصعب نطقها مثلا. وفي هذا يستشرف ابن جني جانبا نظريا أساسيا في البحث اللغوي الحديث وهو الواقع السيكلوجي «Psychological reality» للفظة الأصل من حيث إمكانية اكتسابها ونطقها.

---

(1) ابن جني، الخصائص : الجزء الأول ص

(2) ابن جني الخصائص الجزء ص 297.

ولكن على الرغم من ملاحظاته الدقيقة وآرائه الجريئة حول التطور اللغوي، فإن جني لم يطور رؤية كاملة للكيفية التي يتم بها هذا التطور اللغوي، كما لم يحدد أو يفسر اتجاه التغير اللغوي.

ب) الزبيدي وابن مكي :

إن من أهم الآثار اللغوية العربية التي عالجت الظواهر اللهجية العربية هي كتب لحن العامة التي انتشرت في فترة حركة «تنقية اللغة العربية» بهدف التنبيه الى خطورة تفشي اللحن في اللغة العربية. وقد اخترت كتابين من هذه الكتب نالتا حظا طيبا من الإهتمام والتحقيق من جانب الدكتور عبدالعزيز مطر (1). وهما **لحن العامة** لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت 379 هـ)، **وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان** لأبي حفص عمر ابن خلف بن مكي الصقلي (ت 501هـ)، ويعرضان الخصائص اللغوية للهجة الأندلس في القرن الرابع ولهجة صقلية في القرن الخامس.

يمكن القول بأن المنطلق النظري الأساسي لكتاب الزبيدي وكتاب ابن مكي هو اعتماد مقاييس صوابية محددة للغة العربية يتم على ضوئها تحديد اللحن، أو الخطأ في اللغة، والصواب. وقد أثر هذا الأخذ بالمقاييس الصوابية على طبيعة المنهج المتبع في جمع المادة وعلى تحليلها، كما أثر بصفة أولية على المفاهيم النظرية حيال طبيعة اللغة.

سوف أعرض بقدر من الإيجاز للخصائص النظرية والمنهجية وطريقة تحليل المادة اللغوية في كتابيّ الزبيدي وابن مكي من منظور معطيات المدارس والنظريات اللسانية الحديثة التي بينتها في فصل سابق في هذه الورقة.

ولقد أثر الأخذ من جانب كل من الزبيدي وابن مكي بمستوى صوابي معين للغة العربية، أثر في اتباع نظرة معيارية تجاه ظاهرة التباين اللغوي. فقد اعتبرا كل ما

---

(1) عبدالعزيز مطر، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.

حاد عن هذا المقياس الصوابي لحنا أو خطأ لغويا. هذا الإتجاه المعياري، بالإضافة الى محدودية أدوات البحث المتوفرة آنذاك، أديا الى خلق مشكلات نظرية ومنهجية معقدة أمام إنجاز توصيف متكامل ودقيق للهجتي الأندلس وصقلية.

فالمقياس الصوابي للغة العربية لم يكن موضع اتفاق تام بين اللغويين كما لم يكن محددا بصفة قطعية ثابتة. وقد أختلف اللغويون والنحويون حول حدوده. وأدى هذا الى أن الخصائص اللهجية التي تعتبر أخطاء قد تختلف من لغوي الى آخر وفق تصوره لحدود المقياس الصوابي. فعند المتشددين نجد توصيفا لقُدر أكبر من الخصائص اللغوية في اللهجة المعنية، بينما يهمل المتساهلون عدة خصائص باعتبارها صوابا لا داعي للإشارة اليه.

ومن جهة أخرى، فإن المعيارية وأعمال مقياس صوابي محدد جعلا من إهمال الكثير من الظواهر اللغوية شيأ حتميا باعتبار أن هذه الظواهر تقع خارج نطاق البحث. أي أنها ليست أخطاء لغوية.

كذلك يأتي عدم اكتمال الصورة عن الوضع اللهجي من أن الإحساس بوجود الخطأ اللغوي، وبالتالي ملاحظته يحددهما تقويم الجماعة اللغوية لهذا الخطأ. فهناك خصائص لهجية يلاحظها الناس مباشرة لأن المجتمع عامة يستقبحها. وهذه تكثر في المستوى الصوتي للغة بالذات. ومن ناحية أخرى نجد خصائص لهجية تحيد عن المقياس الصوابي ولكن لا يعي بها المتحدثون أو السامعون ولا تتعرض لأي نوع من التقويم. وهذه تتصل في أغلب الأحيان بالمستوى الدلالي للغة وبالتراكيب. ويتعذر رصدها عن طريق الملاحظة الشخصية المباشرة دون استخدام أجهزة التسجيل والكتابة الصوتية ثم البحث الدقيق في النص. وبما أن هذه الأدوات البحثية لم تكن متوفرة للزبيدي وابن مكي ولغيرهم من اللغويين المهتمين باللحن آنذاك، فقد كان حتميا انفلات بعض الظواهر اللغوية من ملاحظاتهم.

هذه الأسباب لا نأمل في صورة **مكتملة** لطبيعة لهجة الأندلس ولهجة صقلية. وفي هذا تفارق الدراسات اللهجية العربية القديمة الدراسات اللهجية الحديثة التي تركز على تناول الظاهرة اللغوية كلها في المجتمع اللغوي بالتوصيف والتفسير.

ومن الناحية المنهجية، بني الزبيدي وابن مكي دراستها على ملاحظة وتسجيل اللغة المستعملة في المجتمع اللغوي. ولكنهما اختلفا في أن الزبيدي كان انتقائيا في منهجه حين اهتم بحديث الخاصة وتجاهل حديث «الدهماء والسقاط» كما سماهم . أما ابن مكي فقد التقى مع اللغويين المحدثين في منهجه لجمع المادة اللغوية إذ تمثلت مادته اللغوية في «الأغاليط التي وقع فيها أهل صقلية على اختلاف طبقاتهم من العامة، والخاصة، والفقهاء، والقراء، والمحدثين، وأهل الوثائق، وأهل السماع، وأهل الطب» (1). فجاءت دراسته أقرب الى إعطاء صورة أكثر تفصيلا وواقعية عن الوضع اللهجي في صقلية، مقارنة مع دراسة الزبيدي عن لهجة الأندلس.

أما فيما يتعلق بمسار تحليل المادة اللغوية، نجد أن كلا من الزبيدي وابن مكي قد انتهجا طريقة وصفية. فاستنادا على المقياس الصوابي التي افترضه، تناول الزبيدي الظواهر اللغوية المختلفة في لهجة الأندلس بالوصف، ثم حاول وضع قواعد مطردة لصياغة هذه الظواهر مثل : «يقولون فيما كان على فَعْل مسكنا إذا وقفوا عليه، بتحريك وسطه بالفتح، نحو أمر وقصر وحفص ورمل» (2) . ويمكن أن نفترض أن هذه القاعدة تطبق فقط على **أغلب** الأسماء لا كلها من هذا النوع. هناك عددا من الأسماء لا تشملها القاعدة. ونحن في هذا الإفتراض ننطلق من فهم مسبق يقول بأن هذه الظواهر اللغوية تميل إلى أن تكون تباينية في توزيعها ولا تكون قطعية أو نهائية. وإن كثرتها، والوعي بها، وتقويمها على أساس أنها لحن. كل هذه العوامل تجعلها ظاهرة بارزة للملاحظة ولذا قد يظن المرء أنها مطردة بصفة شاملة. كذلك، نجد أن الدراسات اللغوية الحديثة قد بينت أن التطور اللغوي في أغلب الحالات لا يشمل كل الحالات المرشحة للتأثر به نتيجة مفعول قاعدة فونولوجية معينة. بل في نهاية التطور اللغوي يضعف مفعول القاعدة و يبقى جزء قليل نسبيا من الحالات المرشحة دون أن يصله ذلك التأثير الفونولوجي.

ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر الى القواعد التي يستخلصها الزبيدي وابن

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص

(2) الزبيدي، **لحن العوام**. ص 26.

مكي بأنها ليست بالإطراد الذي يدعيه لها المؤلفان. ذلك أنه إذا كانت هذه الظواهر اللهجية نتيجة تطور لغوي مستمر أو مكتمل فإنه لابد من وجود تباين لغوي تزامني. لأن التطور اللغوي لا يحدث فجأة ولا يكتمل بصفة شاملة.

إن المنهج القطعي في تحليل المادة الغوية عند الزبيدي وابن مكي يأتي نتيجة للنظرة السكونية الإنسجامية النزعة للغة. وهي نظرة لا ترى أن التطور اللغوي ظاهرة حتمية وآنية الوجود في كل مراحل اللغة التزامنية. ولذا نجد أن ابن مكي في تحليله للمادة اللغوية حول لهجة صقلية يقطع الظاهرة اللغوية الى مراحل أو أنواع سكونية دون أن يحاول الربط بينها في نسق ديناميكي. فهو يورد الأنواع التالية من الأخطاء على كل حدة :

1) ما العامة فيه على صواب والخاصة على خطأ.
2) ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر.
3) ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط.

فإذا أمعنا النظر في هذه الأنواع في ضوء نظريات التباين والتطور اللغوي كما فصلها لابوف، ووانج وشين، وبيلى نجد أنها تندرج في ظاهرة واحدة متصلة الحلقات. إذ بالإمكان دمج النوعين 1 و2 من هذه الأخطاء على أساس أن الخاصة قد استخدموا شكلا لغويا جديدا يعد لحنا وفق المعايير الصوابية، وان موجة هذا الإستحداث لم تصل بعد الى العامة الذين لا زالوا مستمرين في استخدام الشكل اللغوي القديم «الصحيح». فهنا العامة على صواب والخاصة على خطأ (النوع 1). ولذا «تنكر» الخاصة على العامة هذا الإستخدام (النوع 2). وتحت ضغط هذا الإنكار والإستقباح من جانب الخاصة، قد يضطر العامة الى تغيير الشكل اللغوي القديم الصحيح في اتجاه الشكل المستحدث عند الخاصة، أو استحداث شكل لغوي مغاير لذلك الذي تستخدمه الخاصة. وهذا الإحتمال الأخير قد يكون نتيجة قياس خاطىء. وإذا حدث هذا نجد النوع الثالث من الخطأ.

ج) إبراهيم أنيس :

يبين كتاب الدكتور ابراهيم أنيس **في اللهجات العربية** أنه ينطلق من مسلمات نظرية مسبقة تقول باطراد وانسجام اللهجة وتوحد خصائصها (1). وإذ يعترف الفوارق اللغوية بين اللهجات المختلفة فهو يرفض وجود التباين اللغوي كصفة لازمة في اللهجة الواحدة. وفي هذا المنحي يأخذ إبراهيم أنيس مسارا نظريا انكفائيا بالمقارنة مع رؤية ابن جني المستندة على الملاحظة التجريبية حول وجود وحتمية التباين في كل لهجة. بل يعيب إبراهيم أنيس على ابن جني «زعمه» في «أن الفصيح قد يجمع بين لهجتين في كلامه» و يقول : «ونحن نؤثر أن ننسب لكل لهجة صفات خاصة بها وليس من المرجح أن يجتمع في اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان في أمر واحد» (2).

وأيضا لتأكيد دعواه بأن الأشكال اللغوية المتبادلة للدلالة على معنى واحد يجب أن تكون منتمية الى أكثر من لهجة من لهجات العرب، يرفض الدكتور ابراهيم أنيس انتماء الروايات العشر لكلمة «أصبع» الى لهجة واحدة : **إصْبَع، إصْبع، أصْبَع، أصْبُع، أصْبُع، أصْبَع، أصْبع...** الخ.

و يقول بأن «ما صح من هذه اللهجات العشر (إذ أن بعضها من اختراع الرواة) ينتمي الى لهجات مختلفة بعضها أفصح من بعض» (3). و يسوق حديث الأستاذ علي الجارم بأنه «لا يصح في الرأي أن قبيلة واحدة تنطق بكلمة الأصبع إلا على صورة واحدة» (4) .

هذا الموقف الرافض لوجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة انعكاس للفلسفة اللغوية لإبراهيم أنيس الذين يفترض «أن شرط اللغة الإطراد والتوحد في الخصائص» (5) ، وهي التي تجعله يرفض، بصفة تعسفية أحيانا، الأمثلة التجريبية

---

(1) إبراهيم أنيس، في اللهجيات العربية. القاهرة : مكتبة الانجلو ـ امريكية
(2) المصدر السابق ص
(3) المصدر السابق الهامش ص 16
(4) المصدر السابق الهامش ص 159
(5) المصدر السابق ص 48

التي تؤكد وجود التباين في اللهجة الواحدة إذ يقول بأن أمثلة آبن جني حول بغداد و بغدان ومغدان، وأيم وأين ـ يقول بأنها «إنما تنتمي الى لهجات متعددة» (1). ولكن إبراهيم أنيس يعود و يعدل ذلك بالقول بأنها «قد تنتمي الى لهجة واحدة، **ولكن في جيلين مختلفين من أبناء هذه اللهجة»**.

وهنا يقع الدكتور إبراهيم أنيس في مشكل نظري ومنهجي أشد خطلا. فهو في هذه العبارة الأخيرة حينما يعترف بالتطور اللغوي إن هو إلا الوجه التعاقبي لتباين تزامني واقع. كما أن التطور اللغوي عبر جيلين لا يحدث بطريقة انقطاعية وإنما عن طريق انسياج استحداث لغوي عبر الحواجز الإجتماعية والديموغرافية (المتعلقة بالعمر مثلا) داخل الجماعة اللغوية الواحدة. ففي حاضر كل لهجة نجد تمثيلا تزامنيا لمراحل تطورها عبر الأجيال المختلفة.

وفي نظرته القطعية تجاه النظام الداخلي للهجة الواحدة يفارق الدكتور إبراهيم أنيس آبن جني، كما يفارق المنحى النظري الميمن في الدراسات اللهجية الحديثة المستندة على فهم تباييني للغة.

هذه النظرة الإنسجامية النزعة للهجة بالإضافة الى المشكل النظري الذي وقع فيه إبراهيم أنيس حول طبيعة التطور اللغوي وعلاقته بالتباين اللغوي ـ انعكستا على مسار تصنيفه للمادة اللغوية بصدد استقراء أو استنتاج قواعد لغوية منها. فقد جاءت قواعده اللغوية سكونية ومجافية للطبيعة المعقدة للواقع اللغوي الذي يسعى الى توصيفه. إذ يورد إبراهيم أنيس عشرات الأشكال اللغوية المتباينة تحت عناوين مثل «الهمزة والهاء، والهمزة والعين»، و«الباء والميم»، و«الزاي والسين» و«الطاء والتاء» الخ... وتحت كل باب يورد أمثلة لنطق الكلمة المعنية بهذا الصوت أو ذاك، فتحت باب «الراء واللام» نرى :

الرّخف الزبد : اللّحف. رمقه لحظة : اللمق النظر
ربكه خلطه : اللّبْك الخلط. الرمز واللمز الإشارة.

---

(1) المصدر السابق ص

رَعَلَ : لعلّ. تَبَرّص : تَبَلّص (1).

هذا المسار التحليلي المتسم بالسكونية لا يلائم تصنيف مادة لغوية ذات طبيعة ديناميكية متغيرة ومتباينة في كل أشكالها. كما أنه يحجب اتجاه التغير اللغوي. فالعلاقة بين الراء واللام جزء من تغير فونولوجي يحول إحداهما الى الأخرى تحت تأثير ظروف لغوية وغير لغوية محددة. ولا بد أن تكون احداهما الأصل (الراء ؟) والثانية الإستحداث الجديد (اللام ؟). وسوف نرى في جزء آخر من هذه الورقة إمكانية تنميط مثل هذه الأشكال اللغوية في نسق تطوري اتجاهي.

نخلص الى أن مساهمة الدكتور إبراهيم أنيس تستند على فهم نظري يرفض وجود التباين في اللهجة الواحدة. و ينجم عن هذا الفهم خلط نظري حول طبيعة التطور اللغوي وتصوره كعملية انقطاعية. وقد انعكست هذه النظرة الإنسجامية للغة وخطل النظرة الى التطور اللغوي على مسار تحليل المادة اللغوية بطريقة سكونية، تحجب الطبيعة التباينية للغة وتهمل المنحى الإتجاهي الكامن من كل تباين لغوي تزامني.

وقد صبغت هذه الخصائص النظرية والتحليلية التي بيناها عدة دراسات حول اللهجات العربية تم إنجازها تحت إشراف أو تأثير الدكتور إبراهيم أنيس (2).

4 ـ الأسس الموضوعية للتوحيد بين للسانيات الحديثة والعربية :

في هذا الجزء من الورقة نتناول بالتحليل الأسس الموضوعية والمحاور الرئيسية لمشروع التوحيد والتلاقح بين معطيات اللسانيات ـ الإجتماعية الحديثة و بين مساهمات اللغويين العرب القدامى والمحدثين في دراسة اللهجات. ولكن قبل تبيين طبيعة هذه الأسس والمحاور نورد مشكلات ينطوي عليها هذا المشروع التوحيدي، فمن جهة نجد أن **اللسانيات الحديثة ليست وحدها** متماسكة متناسقة، ولكن تدور فيها صراعات نظرية ومنهجية حادة. ومن جهة أخرى، تتسم اللسانيات الحديثة بالتطور على وتائر سريعة بصفة أكبر مما نجد في أي علم آخر من العلوم الإنسانية. وفي خضم هذه الصراعات

---

(1) المصدر السابق ص 184 ـ 192

(2) أنظر دراسة عبدالعزيز مطر حول لهجة ساحل مريوط، ودراسة عبدالمنعم سيد عبد العال لهجة شمال المغرب (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968).

ووتائر التطور السريعة تتبدل المناهج المعرفية أحيانا بصورة جذرية. كذلك نلاحظ أن أحدث النظريات والإستحداثات المنهجية في اللسانيات الحديثة يصل من الغرب الى الأقطار العربية (كجزء من العالم الثالث) بعد فترات زمنية تطول أحيانا.

إن الوعي بهذه المشكلات يعين على الحذر من مغبة الأخذ بنظريات أو أساليب بحثية ربما تم دحضها أو بينت مواطن ضعف نظري أو منهجي فيها من قبل اللغويين في الغرب. وعلى سبيل المثال، فإن منهج لابوف في دراسة التباين والتطور اللغوي، والذي ندعو الى الإفادة منه في دراسة اللهجات العربية ـ هذا المنهج يتعرض لتبديل وتطوير نظري مستمر على أيدي الباحثين في الكثير من الجامعات الأمريكية وفي جامعة مونتريال بكندا بالذات.

تدور الأسس الموضوعية لإمكانية الإفادة من اللسانيات الحديثة وتوحيدها مع اللسانيات العربية حول مسائل ثلاث : التباين اللغوي، التطور اللغوي، ومنهج جمع المادة اللغوية. إذ تتوفر أرضية مشتركة بين اللسانيات الحديثة والعربية حيال هذه المسائل الأساسية.

أولا، يلتقي اللغويون العرب، بصفة عامة، مع اللغويين الغربيين مثل لابوف، ووانج وشين، وبيلي في رؤيتهم للتباين اللغوي كظاهرة لازمة للغة أو اللهجة في كل مستوياتها. ورغم أن الدكتور إبراهيم أنيس يرفض وجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة إلا أن رفضه لم يتبن على نظرية متماسكة وصلبة كنظرية شومسكي مثلا. ولذا تشكل نظرياته ودراساته حاجزا هشا أمام إمكانية الإفادة من نظرية لابوف. فهذه النظرية التي قدمها لابوف بديلا للنظريات المهيمنة القائلة باطراد وانسجام اللغة تجد صدى مباشرا في أعمال اللغويين والنحويين العرب القدامى أمثال ابن جني والثعالبي وابن فارس وسيبويه والزبيدي والجوزي وابن مكي وغيرهم. فهؤلاء، وإن سعوا الى تقعيد وقولبة اللغة بصورة منطقية واطرادية، رصدوا طبيعتها التباينية وحاولوا تفسيرها.

ثانيا، إن دراسة التطور اللغوي التي هي جوهر الدراسات اللهجية في اللسانيات الحديثة تشكل بالمثل اهتماما رئيسيا عند اللغويين العرب القدامى

والمحدثين. فبينما شكل البحث عن **الأصل** شاغلا كبيرا عند النحويين العرب القدامى، جاء السعي للبحث والكشف عن الجسور التي تربط عن اللهجات القديمة والمعاصرة ليكون السمة الأساسية للبحث اللهجي العربي الحديث. وإذا لا ترقى دراسات التطور اللغوي عند اللغويين العرب الى مشارف النظريات والمناهج في اللسانيات الحديثة، فإن ذلك قد اشترطته أدوات البحث القاصرة المتوفرة آنذاك. ولكن اللغويين العرب سبقوا اللسانيات الحديثة حينما تنبهوا الى الطبيعة التدريجية لسريان التطور اللغوي.

ثالثا، يشارك اللغويون العرب القدامى اللغويين الغربيين المحدثين (مثل لابوف) في انتهاجهم منحى شموليا تجاه جمع المادة اللغوية. فقد ركز اللغويون العرب على شتى المصادر اللغوية : القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث، الشعر، النثر، اللغات المتخصصة، والحديث اليومي. وفي الدراسات اللهجية القديمة، جمع اللغويون العرب مادتهم اللغوية وفق إدراك منهجي للعلاقة التي تربط بين اللغة من جهة وبين النظام الإجتماعي والبيئة الجغرافية من جهة أخرى. فكتاب المقدسي **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** الذي يحاول تمييز أقاليم العالم الإسلامي من الوجهة اللغوية قد انبنى على منهجية بحثية ميدانية لرصد جغرافية الكلمات وتوزيعها الإجتماعي داخل المنطقة الجغرافية الواحدة. كما أن بعض كتب لحن العامة استندت في جمعها للمادة اللغوية على تصور واقعي للعلاقة بين اللحن والمرتبة الإجتماعية للمتحدث.

إن اشتراك اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية في إطار المسائل الثلاث التي بيناها يجعل استيعاب اللسانيات العربية للتقنيات التي أصبحت ملازمة **للسانيات العالمية، مثل التقييس الكمي واستخدام الرتابة، أمرا سهلا جذريا في النظريات والمناهج اللغوية العربية. ذلك أن هذه التقنيات قد مهدت الى استخدامها طبيعة النظريات اللغوية ذاتها التي تعترف بوجود التباين ونسبيته وباتساقه مع الضوابط اللغوية والإجتماعية. وقد بينا أن هذه الطبيعة قد صبغت بالمثل النظريات اللسانية العربية.**

اللسانيات ودراسة تطور اللهجات العربية :

بعد أن تناولنا الأسس الموضوعية للتوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية، نبين إمكانية الإفادة من النظريات اللهجية الحديثة كما حددها لابوف، ووانج وشين، وبيلي في دراسة العلاقات اللغوية التي تربط بين اللهجات العربية القديمة، وبين هذه اللهجات القديمة واللهجات العربية المعاصرة.

أ ـ الخصائص المشتركة بين اللهجات العربية :

يقول لابوف أن التطور اللغوي **التزامني** الذي نلاحظه في اللهجات المعاصرة تميل نتائجه الى التطابق والإتساق مع نتائج التطور اللغوي التاريخي الذي تظهره اللهجات القديمة في تعاقبها عبر الزمن. لذا تتشابه اللهجات القديمة والمعاصرة في كثير من الخصائص اللغوية. وعند ملاحظتهم لهذا التشابه في اللهجات العربية، يتوهم كثيرون من اللغويين العرب أن هناك علاقة **تاريخية** تربط بين هذه الخصائص. ويفسرون وجود خاصية لغوية مشتركة بين لهجة العراق ولهجة تميم، على سبيل المثال، بأن الأولى تتجذر بصفة عضوية في الثانية. ولكن لابوف يفسر هذا الإشتراك أو التطابق في الخواص اللغوية على أنه ينتج، لا من علاقة تاريخية عضوية بين اللهجتين القديمة والمعاصرة، ولكن من كون العوامل المسببة للتطور اللغوي في اللهجة المعاصرة اليوم هي من نوع وحجم العوامل التي تفاعلت قبل آلاف السنين لتخلق التغير اللغوي في ذلك الوقت.

إن نظرةً خاطفة للمعاجم العربية القديمة وكتب اللغويين العرب الأوائل وكتب لحن العامة ومعاجم وتوصيف اللهجات العربية المعاصرة ـ نظرة كهذه تبين لنا أن العمليات الفونولوجية التي كانت سارية في اللهجات العربية القديمة هي نفس العمليات الفونولوجية التي نلاحظ اليوم مفعولها في اللهجات العربية المعاصرة : كقلب العين ألفاء هاءا، والراء لاما، والخاء كافا، الطاء تاءا، والصاد سينا... الخ.

هذا التماثل ناتج من أن العمليات والقواعد الفونولوجية محكومة بضوابط فيزيولوجية تتعلق بتركيب جهاز النطق، وبضوابط مخية ـ أعصابية تتصل بالعلاقة العضوية بين النظام الصوتي والبنية المخية الأعصابية التي تتحكم في هذا النظام

والقدرة على اكتساب جزئياته المختلفة، وهناك ضوابط أخرى متعلقة بطبيعة التكوين الاكوستيكي للأصوات المختلفة مما يؤثر في إمكانية وكيفية إدراكها سمعيا ـ هذه الضوابط تجعل العمليات الفونولوجية تعمل في أطر محددة يمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، تتفاعل الخصائص النطقية والاكوستكية والسمعية والمخية ـ الأعصابية لصوت الصاد وتجعله يتحول في وجهة متوقعة هي السين، ولكن لا يمكن أن نتصور أو نتوقع تحول الصاد الى باء.

انطلاقا من هذه النظرة لطبيعة العمليات الفونولوجية وإعادة توليد مفعولها كلما توفرت الظروف الإجتماعية التي تخلق التطور اللغوي نخلص الى أن اشتراك اللهجات القديمة والمعاصرة في بعض الخصائص الصوتية لا يعني وجود **علاقة تاريخية خاصة** بين هذه الخصائص خارج إطار العلاقة **العامة** التي تربط اللهجات العربية القديمة والمعاصرة مع بعضها البعض.

ب ـ اتجاه التطور اللغوي :

تتفق معظم الدراسات اللغوية والمعاجم العربية، قديمها وحديثها، التي ترصد التباين اللغوي ـ تتفق في انها لا تسعى الى توصيف وتنميط التباين اللغوي التزامني في مسارات تطورية اتجاهية. وفي أغلب الأحيان لا يفرق اللغويون تفريقا تعاقبيا بين الأصل و بين الشكل اللغوي المستحدث ونصادف كثيرا عبارة «يقلبون الصاد سينا.. و يقلبون السين صادا» وأحيانا تعطي الأشكال الأشكال اللغوية دون إشارة الى اتجاه القلب.

هنا يمكن الإفادة من نظرية الأمواج التي تقول بأن اتجاه التغير الطبيعي (أي غير المتأثر بعوامل جذب من لهجة نموذجية) يسير من الصعب أو المعقد **marked** الى السهل أو البسيط « **unmarked** ». فعندما نرى تباينا أو تعاقبا بين العين والهمزة، أو بين الصاد والسين يمكننا أن نتبأ بأن اتجاه التغير يسير من العين الى الهمزة ومن الصاد الى السين. هذا إذا كان التغير من النوع الطبيعي. أما إذا كان التغير أو التطور يتم تحت تأثير الجذب من قبل اللهجة الفصحى (غير طبيعي) فإن اتجاه التطور اللغوي بالنسبة لتلك الأصوات يكون معكوسا و يسير من الهمزة الى العين ومن السين الى

الصاد وبما أن هذين الإتجاهين موجودان في اللهجات العربية، يجب أن تتوفر لدينا المعلومات الإجتماعية حول طبيعة العوامل التي تخلق التطور اللغوي في كل حالة على حدة.

في سعينا لاستنباط مسارات التغير واتجاهات التطور اللغوي من أمثلة التباين المتفرقة في الكتب والمعاجم العربية التي تصف الظواهر اللهجية القديمة ـ في هذا السعي يمكننا الإفادة أيضا من نظرية الإنسياح اللفظي لوانق وشين. فنحن نجد، على سبيل المثال، كلمات كانت تنطق بالصاد مرة و بالسين مرة أخرى وأخيرا استقرت على النطق بالسين : صراط ـ سراط، صعوط ـ سعوط وصنط ـ سنط. وسوف نستخدم هذه الحالة لتبيين كيفية تطبيق نظرية الإنسياح اللفظي لإعادة تركيب مسار التطور اللغوي وكيفية تنميط الأشكال اللغوية المتباينة في نسق تطوري ذي اتجاه عبر الزمن.

'إن النقطة الأساسية في نظرية الإنسياح اللفظي هي أن العملية الفونولوجية (ص ـ س) تعمل تدريجيا وتنتقل عبر الزمن من لفظ الى آخر. وتكون أسبقية اختيار الألفاظ وفق كثرة ورودها ومعناها الإجتماعي، وحقلها الدلالي، و ووظيفتها النحوية، وموقع الصوت المتغير فيها... الخ.

يبين الجدول التالي، بصفة افتراضية مسار التطور اللغوي ص ـ ص في الألفاظ صراط، وصعوط، وصنط عبر الزمن :

	الزمن صفر	الزمن 1	الزمن 2	الزمن 3	الزمن 4
صراط	صراط	صراط ـ سراط	سراط	سراط	سراط
صعوط	صعوط	صعوط	صعوط ـ سراط	سعوط	سعوط
صنط	صنط	صنط	صنط	صنط ـ سنط	سنط

ـ ففي الزمن صفر، نجد أن كل الكلمات صراط، صعوط، صنط ثابتة على نطقها الأصلي بالصاد.

ـ في الزمن (تبدأ كلمة صراط في التغير باتخاذ شكل نطقي جديد : سراط، ولكن يظل نطق الكلمة بالصاد موجودا، وهذه مرحلة التباين التزامني لهذه الكلمة ـ صراط ـ سراط.

ـ في الزمن 2 يسقط عن الإستخدام الشكل النطقي بالصاد الموجود في مرحلة التباين التزامني و يبقى فقط الشكل النطقي المستحدث : سراط.

ـ في نفس هذا الوقت تبدأ الكلمة الثانية «صعوط» في دخول مرحلة التباين التزامني : صعوط ـ سعوط.

ـ في الزمن 3 تتطور مرحلة التباين التزامني الى مرحلة الشكل النطقي الجديد فقط : سعوط.

في هذا الوقت تبدأ الكلمة الثالثة «صنط» في دخول مرحلة التباين التزامني.

ـ في الوقت 4 يكون التطور الصوتي ص ـ س قد اكتمل بالنسبة للألفاظ الثلاثة.

فبمحاولة تطبيق نظريات لابوف ونظرية الأمواج ونظرية الإنسياج اللفظي يمكننا إعادة تركيب وكشف ميكانيزمات تطور اللهجات العربية من المادة اللغوية والأوصاف اللهجية العربية القديمة. وبما أنه لا يمكن اخضاع المادة اللغوية من اللهجات العربية القديمة للتقييس الكمي، كما يفعل لابوف و بيلي ووانج وشين، وكذلك يتعذر التحديد بدقة للظروف والضوابط الإجتماعية التي صاحبت هذا التطور اللغوي فإنه ينبغي الحذرفي تطبيق هذه النظريات الحديثة على المادة اللغوية العربية القديمة. كما يصبح ضروريا البحث عن مؤشرات وأدلة خارجية أخرى، وهذه نجدها في معطيات علم الفونولوجيا الطبيعي (ستامب Stampe وهوبر Hooper) وعلم النفس اللغوي ودراسات اللغات الهجين. إذ تبحث هذه العلوم في مسارات التطور اللغوي في عملية اكتساب الطفل للغة، وفي فقدان واستعادة اللغة تدريجيا من

قبل المصابين بعطب في المخ، وفي عملية تهجين اللغات المعاصرة ثم تطور الهجين المولد في اتجاه اللغة الأصل. فهذه الدراسات قد بينت مسارات حتمية يأخذها التطور اللغوي محكوما بالمكونات الصوتية للأشكال اللغوية المتعرضة للتغير والتطور و بالكيفية التي تتوزع فيها هذه الأصوات داخل النسق الفونولوجي للغة.

بعض شروط التوحيد بين اللسانيات العربية والحديثة :

في هذا الجزء الأخير من الورقة نطرح ثلاث شروط لإنجاز التوحيد والتلاقح بين نظريات ومناهج اللسانيات الحديثة و بين النظريات والمناهج اللغوية العربية. وتتعلق هذه الشروط بتدريب جيل جديد من اللغويين العرب، و بتوسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية، و بالتخلي عن نهج تقديس اللغة العربية في مجال البحث العلمي.

أولا : تدريب جيل جديد من اللغويين العرب متجذرة في معرفته المنهجية باللسانيات العربية القديمة ومستشرف لآفاق اللسانيات الحديثة في غياب هذا النوع من التدريب يتعذر إنجاز مشروع التلاقح والتوحيد و يتكرس بقاء ثنائية معرفية انقطاعية تتمثل في وجود مجموعة من اللغويين العرب متمكنة من التراث اللغوي العربي فقط، ومجموعة أخرى تدربت على مدارس اللسانيات العالمية الحديثة وتنقصها المعرفة المتمكنة بالتراث العربي في مجال اللسانيات. وتوجد قناعة تامة في المؤسسات العلمية العربية بضرورة التخلص من هذا الوضع و بإنجاز تدريب متكامل. ولكن تبقى الخطوات الإجرائية لتحويل القناعة الى واقع ملموس - وتغيير مقررات اللسانيات في الجامعات والمعاهد العربية، تنشيط حركة الترجمة في مجال اللسانيات وتكثيف اللقاءات العلمية بين اللغويين العرب ورصفائهم في الدول الأخرى. وهذا في حد ذاته لا يمكن أن يتم إلا في حضور نوع من التماثل النسبي في موضوعات ونظريات ومناهج البحث اللغوي عند هؤلاء اللغويين العرب وغير العرب.

ثانيا : توسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية. إن الصراع بين العامية

والفصحى في العالم العربي والأحاسيس والمشاعر التي يثيرها هذا الصراع قد آلت الى نوع من التحديد المعرفي لهدف وحيد (يتفرع أحيانا) لدراسة اللهجات العربية : الارتداد بها الى أصولها القديمة في الفصحى أو في اللهجات القديمة. هذا التحديد ضار من الناحية المعرفية ومن الناحية التطبيقية. فاللهجات العربية المتباينة هي اللغات الأم للسواد الأعظم من الأطفال في الوطن العربي، وأحيانا تشكل لغات ثانية لعدد كبير من الأطفال المنحدرين من المجموعات العرقية غير العربية في السودان وموريتانيا والجزائر والمغرب وجيبوتي والعراق. وهذه اللهجات، في أوضاعها كلغات أم أو كلغات ثانية تبتعد بدرجات متفاوتة من الفصحى المستخدمة في التعليم العام. وتنجم عن هذا الإبتعاد والإختلاف مشكلات بداغوجية حادة أمام تدريس هؤلاء الأطفال باللهجة الفصحى. وهنا لا يكون المشكل البحثي هو الإرتداد بهذه العاميات الى الفصحى كحل للمشكلة الطارئة. ولكن يتوجب إخضاع الظاهرة نفسها في حدودها اللغوية والبداغوجية المباشرة لا الإيديولوجية التراثية للتوصيف والتفسير.

كذلك يمكن توسيع نطاق البحث العلمي في اللهجات العربية المعاصرة بمحاولة استبصار علائقها بالتركيب الإجتماعي في الأقطار المختلفة و بدراسة أوضاعها التناقضية مع اللغات المحلية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة و بتقصي استخداماتها الوظيفية المتباينة وفق علاقات القوى بين المتحدثين وتباين أشكال مجالات الإستعمال اللغوي.

ثالثا : التخلي عن تقديس اللغة العربية. ولا نقصد بهذا التخلي عن تقديس اللغة العربية من حيث هي وعاء للفكر الإسلامي وحاملة لرسالة القرآن الكريم. بل نتحدث عن تقديس منهجي معرفي وغرضي يتمثل في تحزب تعسفي مطلق للغة العربية. و يتبدى هذا التحزب في أكثر أشكاله عمقا وشوفينية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة حيث تتداخل المسألة اللغوية بصورة معقدة مع مشكل القوميات غير العربية (الأفارقة السود في موريتانيا، البربر في الجزائر والمغرب التركمان والأكراد في العراق، القبائل غير العربية في السودان). فبينما تكون لطرح مسألة اللغة العربية في هذه الدول أبعاد سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى تجد أن

التحزبين للغة العربية يقحمون القدسية الدينية في تناول هذا المشكل. هذا الإقحام من منطلق تقديسي لا يتفق ومبدأ مساواتية اللغة الذي يشكل ركيزة أساسية في علم اللسانيات ـ الإجتماعية الذي نزمع توحيده مع اللسانيات العربية في مشروع دراسة اللهجات العربية. خاصة أن دراسات لابوف حول لهجة السود في أمريكا مستوحاة في خطوطها النظرية والمنهجية العريضة من مبدأ مساواتية اللغة ورفض تقديس اللهجة النموذجية.

المراجع العربية :

1) القاسم بن علي المحريري. **درة الغواص في أوهام الخواص** تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر : 1975.

2) ابراهيم أنيس. **في اللهجات العربية.** القاهرة : مكتبة الانجلو أمريكية. الطبعة الرابعة 1973.

3) أبو الفتح عثمان بن جني. **الخصائص.** تحقيق محمد على النجار. بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر.

4) أبو الحسين أحمد بن فارس. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق وتقوم مصطفى الشومي. بيروت : بدران للطباعة والنشر 1963.

5) أبو العباس ثعلب. **فصيح الكلام**

6) الزبيدي. **لحن العوام**

7) أبو إبراهيم الفرابي. **الألفاظ والحروف**

8) أنيس فريحه. **معجم الألفاظ العربية.** بيروت : مكتبة لبنان 1973م

9) ابن مكي. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**

10) ابن دريد. **الجمهرة.**

11) ابن سيدة الأندلسي. **المخصص**

12) المقدسي. **أحسن التقاسيم في دراسة الأقاليم**

13) جلال الدين السيوطي. **المزدهر في علوم اللغة وأنواعها.**

14) رمضان عبدالتواب. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة : مكتبة الخانجي - الطبعة الثانية 1980.

15) عبدالعزيز مطر. **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1967.

16) عبدالمنعم سيد عبدالعال. لهجة اشمال المغرب «نطوان وما حولها» القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968.

17) يوهان فك. العربية : **دراسات في اللغة واللهجات والأساليب.** القاهرة : مكتبة الخانجي بمصر 1980.

المراجع الأجنبية :

1 - Dailey, C - J.N. Variation and Linguistic Theory - Arlington; center for Applied Linguistics, 1973.

2 - Berdan, Robert Homer. "On the Nature of Linguistic Variation" unpublished Ph. D. Dissertation. Austin : University of Texas at Autin, 1975.

3 - Bicherton Derek, "Inherent Variavility and Variable Rules Fondations of Language 7 (1971) : 457-492.

4 - Bickerton, Derek. Dynamic of a Creole System. Cambridge : Cambridge University Press, 1975.

5 - Chambers, J.K. and Trudgill, Peter. Dialectology. Cambridge : Campbridge University Press. 1980.

6 - Chen, M.Y. and Wang. W.S.Y. "Sound Change : Actuation and implimentation" Language 51, N°2 (1975) : 255-281

7 - Khrishnamurti, BH. "Areal and Lexical Diffusion of Sound change Evidence from Dravidian", Language 54, N°1 (1978).

8 - Labov, William. The Quantitative Study of Linguistic Variation. Pennysylvania Working Papers, Vol. 1. 3. Philadelphia; n. d.

9 - Labov, William. Socilolinguistic patterns Philadelphia : Pennsylvania University Press, 1972.

10 - Sankoff, David. ed. Linguistic Variation : Models and Methods. New York : Academic Press, 1978.

11 - Sandoff, Gillian. "Quantitative Paradigm for the Study of Communicative Competence". In Explorations in the Ethnography of speaking. Edited by Richard Bauman and Joel Sherzer. London, New York : Cambridge University Press.